



معاً نحو طفولة آمنة

التقرير السنوي لأوضاع الطفولة
في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة - فلسطين
عام ٢٠١٠



التقرير السنوي لأوضاع الطفولة
في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة - فلسطين
عام ٢٠١٠

إعداد:

سماهر الخالدي

مشرفة موقع الطفولة الإلكتروني

www.atofula.net



الفهرس

٣	المقدمة
٥	معدلات الخصوبة
٧	الجانب الصحي
٩	الجانب التعليمي
١٣	الجانب الاقتصادي
١٥	عمالة الأطفال
١٦	الأطفال والاعتقالات
٢١	الخاتمة

معاً نحو طفولة آمنة



المقدمة:

يعايش أطفال فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ولادتهم وأثناء نشأتهم ألم الاحتلال ومرارة الحصار وسدود الجدار، ويتعرضون كما الكبار لانتهاك حقوقهم التي أقرتها لهم الشرائع السماوية والمعاهدات والمواثيق الدولية، وأقلها حقهم في الحياة الكريمة.

فمنذ انتفاضة الأقصى وحتى نهاية العام ٢٠١٠م قتلت سلطات الاحتلال أكثر من ١٣٢٧ طفلاً دون سن ١٨ عاماً، كما عانى الآلاف من الأطفال صدمات نفسية؛ نتاجاً لمعايشتهم ومشاهدتهم لأحداث مروعة، إضافة إلى اعتقال ما يزيد على (٣٠٠٠) طفل خلال الانتفاضة، وما زال ما يقارب ٣٠٠ طفل منهم يقبعون في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية في ظروف غير إنسانية.

هذا التقرير يظهر بعض ما يعانيه الطفل الفلسطيني من معاناة شديدة بسبب الاحتلال الذي استهدفه في حياته وأمنه ومطعمه ومشربه وصحته وتعليمه وحرية وهو استهداف لم يعد يخفى على أحد حتى كأن الناظر لينخلع قلبه من هول ما يرى.



معدلات الخصوبة:

يمتاز المجتمع الفلسطيني بشكل عام ولا سيما في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنه مجتمع فتي، حيث إن ما يقارب نصف هذا المجتمع هم من الأطفال دون الثامنة عشرة، وفي ٢٠/١١/٢٠١٠ بمناسبة يوم الطفل العالمي فقد استعرض جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني التقديرات السكانية المبنية على نتائج التعداد وبيّن أن عدد الأطفال دون سن ١٨ عاماً قد بلغ ما يقارب ٢ مليون من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم حوالي ٤ مليون فرد في منتصف عام ٢٠١٠م.

وتظهر البيانات استمرار ارتفاع نسبة الأفراد دون الخامسة عشرة، حيث تشكل هذه الفئة حوالي ٣،٤١٪ من إجمالي السكان، وهي تشير إلى أن معدلات الخصوبة ما زالت مرتفعة على الرغم من انخفاضها مقارنة بالعقد الماضي، فالمجتمع الفلسطيني مجتمع فتي يمتاز هرمه السكاني بقاعدة عريضة، حيث التركيب العمري للمجتمع الفلسطيني عامة وللأطفال خاصة يدل على ذلك، إذ يشكل الأطفال دون سن الخامسة ما نسبته ٨،١٤٪ من مجموع السكان المقيمين في الأراضي الفلسطينية مقابل ٩،١٣٪ للأطفال من الفئة العمرية بين (٥ - ٩) سنوات و٣،١٣٪ للفئة العمرية بين (١٠ - ١٤) سنة.

وتظهر الإحصاءات الديمغرافية واتجاهاتها في المجتمع الفلسطيني، أن الأطفال سيشكلون الأغلبية في المجتمع لعدة سنوات قادمة، حيث تعتبر خصوبة المرأة الفلسطينية العالية ومعدلات وفيات الأطفال المتدنية سبباً رئيساً لاستمرار تشكيل الأطفال للأغلبية في المجتمع مع ملاحظة أنها يمكن أن تكون أقل لولا الاحتلال وجرائمه.

ورغم انخفاض معدل الخصوبة إلا أن معدل الزيادة الطبيعية المقدر للسكان مازال مرتفعاً حيث بلغ ٩،٢٪. كما أن معدل المواليد الخام انخفض من ٧،٤٢ مولود لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٧م إلى ٧،٣٢ مولود عام ٢٠٠٩م، ويلاحظ أن هناك تبايناً في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث انخفض معدل المواليد الخام في الضفة الغربية من ٢،٤١ مولود عام ١٩٩٧ إلى ١،٣٠ مولود عام ٢٠٠٩م أما في قطاع غزة فقد انخفض معدل المواليد الخام من ٤،٤٥ مولود في العام

١٩٩٧م إلى ٣٦,٩ مولود عام ٢٠٠٩م، كذلك فإن معدل الوفيات الخام انخفض من ٤,٩ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان عام ١٩٩٧م إلى ٤,٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من السكان عام ٢٠٠٩م.

وبلغ عدد الأسر المقدر منتصف العام ٢٠١٠م (٦٩٤,٦٥٢) أسرة، بواقع ٤٥٧,٣٥٧ أسرة في الضفة الغربية و٢٢٧,٢٩٥ أسرة في قطاع غزة، وذلك بالاستناد إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت؛ من جانب آخر تشير البيانات إلى أن هناك انخفاضاً في متوسط حجم الأسرة، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى ٥,٨ فرداً عام ٢٠٠٩م مقارنة مع ٦,٤ فرداً عام ١٩٩٧م. كما انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى ٥,٦ فرداً عام ٢٠٠٩م مقارنة مع ٦,١ فرداً عام ١٩٩٧م، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى ٦,٣ فرداً في العام ٢٠٠٩م مقارنة مع ٦,٩ في العام ١٩٩٧م.



الجانب الصحي:

من حق الطفل أن ينمو سليماً معافىً، وهو يحتاج إلى بيئة صحية ملائمة، لاسيما وأنه أكثر عرضة للأمراض من الشخص البالغ، ولذلك نصت المادة (٤) من اتفاقية حقوق الطفل على أن: "للطفل الحق في قدر كافٍ من الخدمات الطبية"، وأنه: "يجب أن يتمتع بفوائد الضمان الاجتماعي، وأن يكون مؤهلاً للنمو الصحي السليم". كما نصت المادة (٢٤) فقرة (١) من اتفاقية حقوق الطفل على أن: "تتعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وبحقه في مرافق علاج الأمراض، وإعادة التأهيل الصحي. وتبذل الدول الأطراف جهودها لتضمن ألا يحرم أي طفل حقه في الحصول على خدمات الرعاية الصحية هذه".

ومع أن الأطفال في المجتمع الفلسطيني يتلقون خدمات صحية، إلا أن عوامل متعددة تؤثر على مستوى صحة الأطفال؛ أبرزها: قلة التغذية، والازدحام داخل المساكن، وكبير حجم الأسرة، والفقر، وعدم توافر الماء النقي والبيئة النظيفة، كلها عوامل تؤثر سلباً على صحة الأطفال، بالإضافة إلى ما تمارسه قوات الاحتلال بمنعها وصول الأدوية وحليب الأطفال وكذلك عدم سماحها لسفر من هم بحاجة للعلاج في الخارج.

ولقد كشفت تقارير وكالة تونس أفريقيا للأنباء - وبسبب انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي- لحقوق الطفل أن الوضع الغذائي لأطفال فلسطين يندرج بالخطر حيث تواجهه ٤, ٦٤٪ من الأسر الفلسطينية صعوبات في الحصول على المواد الغذائية الأساسية، إذ يشكو أطفالهم من الأنيميا وفقر الدم بسبب سوء التغذية. إضافة إلى ذلك فقد ترتب عن الحصار الاقتصادي مشاكل عديدة منها (مشاكل في النمو، لعدم القدرة على تقديم غذاء متكامل، تدني مستوى الغذاء بسبب غلاء الأسعار، عدم توفر الأدوية للعلاج من الأمراض، نقص المناعة وانتشار الأمراض المزمنة، عدم توفر الرعاية الصحية واللقاحات اللازمة ضد الأمراض، انتشار أمراض خطيرة مثل التهابات السحايا...).

لقد أظهرت المؤشرات الصحية لعام (٢٠٠٩م) أن ما يزيد عن (١١٪) من



الأطفال يعانون قصر القامة وهذا يرجع إلى سوء التغذية، كما قال الدكتور محمد الراعي الباحث في شؤون التغذية أن آخر الدراسات المختصة بسوء التغذية وفقر الدم أثبتت أن نسبة الأطفال الذين يعانون من هذا المرض بلغت حوالي ٦٠٪، كما أن هناك ٩ ، ٤٪ من الأطفال في الضفة الغربية وقطاع غزة يعانون من نقص الوزن وفق آخر مسح لصحة الأسرة، و ٨ ، ٢٪ منهم يعانون من الهزال، وبلغ معدل وفيات الرضع (٣ ، ٢٥ لكل ألف طفل للعام ٢٠١٠م.

وأظهرت تقارير وزارة الصحة لعام ٢٠١٠م أن أهم الأسباب المؤدية لوفيات الرضع تمثلت في: الولادة المبكرة ونقص الوزن (١٦٪)، وأمراض الجهاز التنفسي بما فيها الالتهابات (٣ ، ٨٪)، والتشوهات الخلقية (٣ ، ١٨٪)، وأرجعت المصادر الصحية أسباب الولادة المبكرة لقيام الاحتلال بإلقاء الكثير من قتال الغاز السام والمسبب للدموغ، الذي يؤثر على الحمل، ويعمل على الولادة المبكرة، وفي كثير من الأحيان ينزل الجنين ميتاً.

الجانب التعليمي:

تشير بيانات عام ٢٠٠٩م أن نسبة الأفراد (١٥ سنة فأكثر) الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى قد بلغت ٩,٥%. أما نسبة الأفراد الذين لم ينهوا أية مرحلة تعليمية فقد بلغت ١٢,٩%. وأظهرت هذه النتائج أن هناك تمايزاً بين الذكور والإناث في التحصيل العلمي، حيث أن نسبة الذكور الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي بكالوريوس فأعلى قد بلغت ١٠,٤% وانخفضت لدى الإناث لتصل إلى ٨,٦% فقط. أما بالنسبة لمن لم ينهوا أية مرحلة تعليمية، فبلغت النسبة لدى الذكور ٩,٥% مقارنة مع ١٦,٥% للإناث.

ومع بدء العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١م بلغت أعداد الطلبة المسجلين لهذا العام ٢٤١,١٢٨ طالباً وطالبة سيبدأون عامهم الدراسي في ٣٩٠ مدرسة موزعين على مديريات قطاع غزة الست، وتعمل هذه المدارس في ٢٣٥ مبنى، منها ٢٤٨ مدرسة أساسية و ١٤٢ مدرسة ثانوية، يعمل منها ٧٦ مدرسة على فترة واحدة، و ٣١٤ مدرسة على فترتين أي حوالي ٨٠% من إجمالي المدارس، كما وأكد د. خليفة مدير عام الإدارة العامة للتعليم العام أن ٣٥ مدرسة خاصة، و ٣٠٠ روضة أطفال، و ١٣ مدرسة للتربية الخاصة، و ٨٧ مركزاً تعليمياً سيبدءون العمل مع بداية العام الدراسي الجديد.



وأعلنت وزيرة التربية والتعليم العالي الفلسطينية أ. ليس العلمي أن عدد طلبة المدارس الذين سيلتحقون بمقاعدهم هذا العام بلغ ١,١٥٧ مليون طالب وطالبة في الضفة الغربية وقطاع غزة، من بينهم ٤٥١ ألف طالباً وطالبة في غزة، موزعين حسب جهات الإشراف كما يلي: ٧٦٨ ألف طالب في المدارس الحكومية و٢٦٠ ألف طالب في مدارس وكالة الغوث الدولية، بالإضافة إلى ما يقرب من ٨٩ ألف طالب في المدارس الخاصة، وأوضحت الوزارة أنها عملت على بناء وتجهيز ٤٩ مدرسة جديدة في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، لاستيعاب نحو ١٧٥٠٠ طالب وطالبة، بعضهم التحق بالصف الأول الأساسي، والبعض الآخر ممن انتقلوا إلى المرحلة الثانوية من مدارس وكالة الغوث، والمدارس الخاصة.

كما و اضطرت كل من مدرستي ذكور النصيرات الابتدائية «ج» و «د» للاجئين في مخيم النصيرات، وسط القطاع، إلى بدء العام الدراسي الجديد ٢٠١٠-٢٠١١م باستخدام نظام الغرف الجاهزة (الكونتینرات) بشكل كامل في المدرسة، ويدرس في المدرسة الأولى ٥٢٧ طالباً، ويدرس فيها ٢٢ معلماً بنظام فترة دوام صباحية، فيما يدرس في المدرسة الثانية ٥٤٥ طالب، ويدرس فيها ٢١ معلماً بنظام فترة دوام مسائية، ذلك أن الوكالة الدولية عجزت عن استيعاب نحو ٤٠٠٠٠ طالب وطالبة من اللاجئين في القطاع، ما اضطرهم إلى البحث عن مدارس حكومية أو خاصة أخرى لعدم وجود مقاعد دراسية لهم في مدارس الأنروا، علماً أنه مع افتتاح العام الدراسي الجديد ٢٠١٠-٢٠١١م اضطرت وكالة الغوث الدولية (الأنروا) إلى افتتاح ١٠ مدارس جديدة في قطاع غزة، وذلك من أجل مواكبة الزيادة في عدد الطلاب والطالبات خلال العام الجديد، وقد لجأت الأنروا إلى افتتاح تلك المدارس بنظام دوام الفترة المسائية في ٩ مدارس من مدارس الأنروا في قطاع غزة، فيما أقامت مدرسة حي الشوكة في رفح باستخدام الغرف الجاهزة (الكونتینرات).

وقد ارتفعت الكثافة الصفية في الفصول الدراسية في مدارس الأنروا، وذلك بسبب عدم القدرة على بناء مدارس جديدة لحظر سلطات الاحتلال الإسرائيلي دخول

مواد البناء إلى قطاع غزة منذ منتصف العام ٢٠٠٧م، وبلغ متوسط الكثافة الصفية في مدارس الأنروا كما يلي:

العدد	الصف / المدرسة
٣٥ طالباً/ة	الأول ابتدائي - الثالث ابتدائي
٤٠ طالباً/ة	الرابع الابتدائي
٤١ طالباً/ة	الخامس والسادس الابتدائي
٣٠ طالباً	المدارس الإعدادية / بنين
٤١-٤٢ طالبة	المدارس الإعدادية / بنات

يعتبر الحق في التعليم حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، يتطلب الوفاء به من قبل السلطة، وبما يضمن القيام بكافة إجراءات الاحترام والحماية والتعزيز لضمان تمتع كافة السكان به تدريجياً، والحق في التعليم يشكل الحلقة المركزية في تنمية الشخصية الإنسانية بكافة جوانبها، وهو أيضاً مفتاح مهم لتعظيم جميع الحقوق الأخرى المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والتعليم يدعم قدرات الإنسان، وبالتالي يزيد من فرص العمل، كما يرتبط التعليم ارتباطاً وثيقاً بحق الإنسان في المشاركة السياسية وتبادل الأفكار والحرية في التعبير والحق في المساواة وعدم التمييز.



الجانب الاقتصادي:

كفلت المادة (٧٢) من اتفاقية حقوق الطفل مستوى معيشياً ملائماً للأطفال: ”تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني، والعقلي، والروحي، والمعنوي، والاجتماعي“.

ولقد انعكس سوء الأوضاع الاقتصادية على مختلف مناحي حياة الأطفال الاجتماعية والتعليمية والصحية... إلخ، كما ساهم الحصار الاقتصادي على غزة في زيادة الفقر والبطالة، التي تسببت بدورها بعدم مقدرة الأهالي على توفير متطلبات الحياة لأطفالهم، ومما لاشك فيه أن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية تلعب دوراً مهماً ورئيساً، ومحددًا لكيفية النمو المتكامل للطفل، فبقدر ما يتاح للطفل العيش في ظروف سكن وكساء وتغذية، وجو اجتماعي ملائم، بقدر ما تتوفر له شروط أمثل لتكوينه الجسماني والعقلي والنفسي؛ بل أيضاً تضمن الوصول إلى النمو المتكامل؛ جسمياً و نفسياً، وثقافياً وفكرياً؛ بحيث يسمح لنمو مواهبه وقدراته الفنية والإبداعية، هذه الأمور مجتمعة حالت دون توفير مستوى معيشي ملائم للأسر عامة، وللطفل والفلسطيني خاصة؛ بحيث لم تعد الأسر قادرة على توفير الكثير من الحاجات الأساسية لأبنائها.

وقد أثر ذلك سلباً على نمو الطفل النفسي والجسدي، وعلى حصوله على الغذاء والكساء اللائمين، في ظل عدم إمكانية الأسر على توفير متطلبات واحتياجات الأطفال، فمصروف الطفل اليومي قليل جداً، مما يعزز شعوره بالحرمان، فضلاً عن ضيق المساكن، وعدم وجود مساحات للأطفال للتعبير عن مشاعرهم ومشكلاتهم في البيت والمدرسة والشارع، مما أدى أيضاً إلى ارتفاع معدلات سوء المعاملة واستخدام العنف معهم، وهذا ما يؤكد أن الحياة الكريمة والملائمة لم تتوافر بعد لأطفال فلسطين.

فالإحصائيات بينت أهم المعطيات وأبرز المؤشرات الخاصة بمعالم الفقر حيث أن هناك فرد من بين كل ٥ أفراد يعاني من الفقر، و١٢، ٩٪ من الأفراد عانوا من الفقر خلال العام ٢٠٠٢م، (بواقع ٥، ٥١٪ في الضفة الغربية و٢، ٣٣٪ في قطاع غزة). كما تبين أن حوالي ٢١٪ من الأفراد في عانوا من الفقر الشديد وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية للأسرة (بواقع ٥، ٧٪ في الضفة الغربية و٠، ٠٢٪ في قطاع غزة). كما

أظهرت البيانات أن الأفراد الفقراء في قطاع غزة أكثر فقراً من الأفراد في الضفة الغربية، حيث يظهر هذا من خلال النتائج التي تم التوصل لها من خلال مقياس شدة الفقر، حيث بلغت نسبة الفقر في قطاع غزة ٤,٢٪ مقابل ١,٤٪ في الضفة الغربية.



عمالة الأطفال:

يعيش أطفال فلسطين واقعاً مختلفاً عن باقي أطفال العالم، فالأوضاع الاقتصادية الصعبة دفعت بمئات الأطفال إلى سوق العمل مبكراً بحثاً عن لقمة العيش، لا سيما في ظل انتشار البطالة والفقر المدقع في أوساط الشعب الفلسطيني، فلا يكاد يخلو شارع في غزة من الباعة الذين تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة والعاشرة، أما الورش الصناعية والمصانع المختلفة فحدث ولا حرج، أطفال في عمر الزهور يكدون ويعملون بأجور ضئيلة لا تسمن ولا تغني من جوع.

لقد أظهرت نتائج مسح القوى العاملة في الربع الثاني للعام ٢٠١٠م، أن نسبة الأطفال العاملين سواءً بأجر أو بدون أجر (أعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر) بلغت ٦,٤٪ من إجمالي عدد الأطفال العاملين، وأن حوالي ثلثي الأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية (٢,٦٨٪) يعملون لدى أسرهم بدون أجر، مقابل ١,٢٨٪ يعملون كمستخدمين بأجر لدى الغير، ٧,٣٪ يعملون لحسابهم أو أصحاب عمل وذلك خلال الربع الثاني للعام ٢٠١٠م.

أما بالنسبة للقطاعات التي يعمل فيها الأطفال فقد أظهرت البيانات أن ٣,٥٠٪ من الأطفال العاملين في الأراضي الفلسطينية يعملون في قطاع الزراعة، و١,٢٤٪



يعملون في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، أما العاملون في باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى وتشمل (التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية، وقطاع البناء والتشييد، والنقل والمواصلات والاتصالات والخدمات والفروع الأخرى) فقد بلغت نسبتهم ٦, ٢٥٪. إضافة لكل ما سبق ذكره من أرقام عن عمل الأطفال والأجر والمهنة كان لا بد للإشارة أن ٧٣٪ من هؤلاء الأطفال يلجأون للعمل بسبب الحاجة الاقتصادية.

الأطفال والاعتقالات:

إن اعتقال الأطفال الفلسطينيين، يشكل بنداً دائماً في سياسة الاحتلال تجاه هذه الشريحة البريئة، ومع كل اعتقال وتعذيب وسجن آثار واضحة على صحتهم النفسية وقدراتهم وتطلعاتهم وتعليمهم، حيث يفقد العديد منهم حقه في التعليم دون أن ينسى ما يسببه السجن من أمراض جسدية، متنوعة.

يشكل الأطفال المعتقلون (٢٥٦ طفلاً) أي ما نسبته ٣, ٤٪ من إجمالي الأسرى حتى تشرين الأول ٢٠١٠م، وهم يتعرضون لما يتعرض له الكبار من تعذيب ومحاكمات جائرة، ومعاملة لا إنسانية، كما أن حقوقهم الأساسية تنتهك وتسلب ومستقبلهم مهدد بالضياع، وهو الأمر الذي يخالف قواعد القانون الدولي واتفاقية حقوق الطفل.

بشكل واضح وفاضح وفي شهادات كثيرة يتعرض الأطفال للتحرش الجنسي والتهديد بالاعتصاب أو إجبارهم على التعري والتقاط بعض الصور لهم، كوسيلة لانتزاع اعترافات وإن كاذبة ليحاكموا بعد ذلك استناداً لها.

يوجد من بين الأطفال الأسرى حوالي ٣٠ طفلاً مريضاً، أي ما نسبته ٩٪ من عدد الأطفال الأسرى، وهم محرومون من الرعاية الصحية والعلاج الطبي المناسب؛ وتفيد إحصائيات وزارة الأسرى أن حوالي ٤٠٪ من الأمراض التي يعاني منها الأطفال الأسرى هي ناتجة عن ظروف اعتقالهم غير الصحية، وعن نوعية الأكل المقدم لهم و انعدام النظافة، كما نجد أن ٦, ٤١٪ من الأمراض ناتجة عن ظروف التحقيق والاعتقال، نذكر منها الأزمات النفسية وضيق التنفس، وآلام الرأس والأسنان.



الأطفال المعتقلون يتعرضون لأبشع أساليب التنكيل والتعذيب فى سجون الاحتلال وخاصة فى سجون التوقيف والتحقيق، حيث يحتجزهم الاحتلال فى غرف صغيرة وبأعداد كبيرة، وبيتزهم ويضغط عليهم للارتباط مع الاحتلال، بعد تهديدهم بالسجن لفترات طويلة أو نسف المنزل واعتقال الأهل، ويعتدي عليهم بالضرب المبرح، و الهز العنيف، و تقييد الأيدي والأرجل وعصب الأعين، واستخدام الصعقات الكهربائية، والشبح، والحرمان من النوم، والضغط النفسى، والسب والشتم، ويعاني الأطفال الأسرى من ظروف احتجاز قاسية وغير إنسانية تقتقر للحد الأدنى من المعايير الدولية لحقوق الأطفال وحقوق الأسرى؛ فهم يعانون من نقص الطعام وردائه، وانعدام النظافة، وانتشار الحشرات، والاحتفاظ، والاحتجاز فى غرف لا يتوفر فيها تهوءة وإنارة مناسبتين، والإهمال الطبي وانعدام الرعاية الصحية، نقص الملابس، الحرمان من زيارة الأهل والمحامي، عدم توفر مرشدين وأخصائيين نفسيين، الاحتجاز مع البالغين، الاحتجاز مع جنائين إسرائيليين، والتفتيش العاري، وتفتيش الغرف ومصادرة الممتلكات الخاصة، وكثرة التنقل، وفرض الغرامات المالية الباهظة ولأتفه الأسباب، والحرمان من التعليم.



جدول يبين أعداد الأطفال الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي ٢٠٠١-٢٠١٠م

ملاحظات	العدد	السنة
٦ محكومين / ١٤ دون حكم	١٨	٢٠٠١
أفرج عن طفل واحد	٤٦	٢٠٠٢
١٠ محكومين/ طفل اعتقال إداري/ الباقي موقوفين	٨٥	٢٠٠٣
بقي منهم ١٢٣ في نهاية العام	١٨٧	٢٠٠٤
٤٦ منهم دون ١٦ عاماً/ ٢ اعتقال إداري	٢٢٦	٢٠٠٥
١٧٣ محكومين / ١٧ اعتقال إداري / الباقي ينتظر المحاكمة	٣٣٦	٢٠٠٦
تم الافراج عن عدد منهم ممن أنهموا حكمهم	٣٣٠	٢٠٠٧
٣٠ طفل دون ١٦ عاماً/ ٨ محكومين	٣٣٣	٢٠٠٨
في أيلول اعتقلت ١٤٢ طفل	٣٠٦	٢٠٠٩
لغاية شهر تشرين الأول	٢٥٦	٢٠١٠

ملخص أوضاع الطفولة في فلسطين

<p>بلغ عدد الأطفال دون سن ١٨ عاماً ما يقارب ٢ مليون من إجمالي عدد السكان. نسبة الأفراد من إجمالي السكان "دون الخامسة عشرة ٣, ٤١٪.</p>	<p>معدلات الخصوبة</p>
<p>منذ انتفاضة الأقصى وحتى نهاية العام ٢٠١٠م، قتلت سلطات الاحتلال أكثر من ١٣٣٧ طفلاً دون سن ١٨ عاماً.</p>	<p>الأطفال الشهداء</p>
<p>تواجه ٤, ٦٤٪ من الأسر الفلسطينية صعوبات في الحصول على المواد الغذائية الأساسية. بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية وفقير الدم حوالي ٦٠٪. بلغ معدل وفيات الرضع ٢, ٢٥ لكل ألف طفل للعام ٢٠١٠م.</p>	<p>الجانب الصحي</p>
<p>بلغت أعداد الطلبة المسجلين لهذا العام ١٢٨, ٢٤١ طالباً وطالبة في ٣٩٠ مدرسة منها ٢٤٨ مدرسة أساسية و١٤٢ مدرسة ثانوية. ٨٠٪ من إجمالي المدارس تعمل على فترتين.</p>	<p>الجانب التعليمي للعام ٢٠١٠-٢٠١١م</p>
<p>هناك فرد من بين كل ٥ أفراد يعاني من الفقر في الأراضي الفلسطينية.</p>	<p>الجانب الاقتصادي</p>
<p>بلغت نسبة الأطفال العاملين ٦, ٤٪ من إجمالي عدد الأطفال العاملين. ثلثي الأطفال العاملين يعملون لدى أسرهم بدون أجر (٢, ٦٨٪). ٧٣٪ من الأطفال يلجأون للعمل بسبب الحاجة الاقتصادية.</p>	<p>عمالة الأطفال</p>
<p>يشكل الأطفال المعتقلون (٦٥٢ طفلاً) أي ما نسبته ٤, ٣٪ من إجمالي الأسرى. يوجد بين الأطفال الأسرى ما نسبته ٩٪ من الأطفال مرضى. ٠٤٪ من الأمراض التي يعاني منها الأطفال الأسرى ناتجة عن ظروف اعتقالهم غير الصحية. ١٤, ٦٪ من الأمراض ناتجة عن ظروف التحقيق والاعتقال.</p>	<p>الأطفال والاعتقالات</p>

الخاتمة:

بين واقع الطفل الفلسطيني - حقوقه الأساسية وحرياته - وبين ما هو منصوص عليه ومؤكّد في اتفاقية حقوق الطفل يتبين لنا البون الشاسع بين ما هو مضمون ومكفول من حقوق وحرّيات أساسية للطفل، وبين الانتهاك الفاضح والمعلن والمنظم تجاه الطفولة الفلسطينية؛ حياةً، وأمناً، وصحةً، وتعليماً، وحمايةً، وتتحمّل دولة الاحتلال الإسرائيلي الجانب الأكبر من مسؤولية انتهاك حقوق الطفل الفلسطيني؛ كونها لا تقيم وزناً ولا قيمةً لكل الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ومنها اتفاقية حقوق الطفل، التي لم تلتزم فيها بتعهداتها تجاه حقوق الطفل وحرّياته الأساسية.

وتؤكد كافة التقارير الدولية والمحلية المنشورة حول هذا الموضوع، أن معاناة الطفل الفلسطيني تمتد لتشمل كافة مجالات حياته المختلفة، إلا أن هناك أثر أكبر في قطاع التعليم، حيث القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على حرية الحركة، وهو الأمر الذي يتسبب في تأخر الأطفال وطلبة المدارس بصورة مستمرة على الحواجز العسكرية.

فوجود الاحتلال سيبقى سبباً رئيسياً وعاملاً فاعلاً في إيجاد الجو المشبع بالعنف والقهر والعدوانية، وهو ما يعني استمرار الضغوط النفسية، وبالتالي استمرار وتصاعد المشاكل النفسية والسلوكية لدى الأطفال؛ فالاحتلال يعطل كل برامج المؤسسات المعنية بالطفولة للتخفيف من معاناة الطفل الفلسطيني بسبب استمراره في القتل والتدمير، بل وابتكار أساليب الممارسات القمعية. من هنا كان لا بد من:

١. ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام والعناية والدعم للأطفال الذين يعانون من ظروف بالغة الصعوبة.

٢. تفعيل دور القوانين القضائية المتعلقة بالأطفال والتأكيد على إلزامية التعليم للأطفال في المراحل الأساسية لعدم لجوء الأطفال لسوق العمل.

٣. ضرورة توفير الفرصة لجميع الأطفال لاكتشاف ذواتهم وإدراك أهميتهم في ظل بيئة آمنة ومكفولة من خلال الأسرة والمدرسة والجهات المعنية وذلك لإمداد الطفل بالثقة بالنفس، وتشجيعه منذ سنواته الأولى على المشاركة الفعالة في الحياة الثقافية في مجتمعه.

٤. تحريك قضية الاعتقال والتعذيب بحق الأطفال عربياً ودولياً من خلال الإعلام.

٥. العمل على تعديل وتحديث القوانين الخاصة بالأطفال في فلسطين والتي أصبحت لا تلائم الواقع العام للطفل الفلسطيني، وأصبحت غير قادرة على تحقيق أدنى المتطلبات القانونية والاجتماعية.

٦. الضغط على سلطات الاحتلال لوقف العمل بسياسة الحصار والإغلاق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة قطاع غزة، وذلك من أجل السماح بإدخال مواد البناء، الأجهزة والمعدات اللازمة لإعادة بناء المؤسسات التربوية والتعليمية.



المراجع:

- | | | | |
|--|------|--------------------------|------|
| www.alukah.net | - 11 | www.insanonline.net | - 1 |
| www.dci-pal.org | - 12 | www.tahady.com | - 2 |
| www.alquds.com | - 13 | www.alarabnews.com | - 3 |
| www.insanonline.net | - 14 | www.alzaytouna.net | - 4 |
| www.falasteen.com | - 15 | www.palpeople.org | - 5 |
| www.israj.net | - 16 | abdo2000.maktoobblog.com | - 6 |
| www.pchrgaza.org | - 17 | www.paldf.net | - 7 |
| www.palestinesons.com | - 18 | www.eetelaf.org | - 8 |
| www.abidos.org | - 19 | www.palissue.com | - 9 |
| مجلة الزاوية الاقتصادية - العدد الرابع والخامس | - 20 | www.pimacare.net | - 10 |

التكافل لرعاية الطفولة:

ط 1- بناية برغوت - شارع حبيب سرور - فردان - بيروت - لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٧٠٠٨٠ - فاكس: ٠٠٩٦١١٧٧٠٠٨١ - ص.ب.: ٨١٢١ - لبنان بيروت
www.takafulweb.org - info@takafulweb.org

